

مجلة الهلال

ديسمبر 1992

الولايات المتحدة الأمريكية من العزلة إلى الهيمنة

بقلم : د. رعووف عباس

حرصت الولايات المتحدة الأمريكية منذ استقلالها عن بريطانيا على أن تتأى بنفسها عن التورط في مشاكل العالم القديم، وأن يظل العالم الجديد بعيدا عن تداخلات السياسة الأوروبية، فقد كانت أمامها مهمة طويلة شاقة تتمثل في بناء إقتصادها القومى والتوسع غربا في إِبْجاء المحيط الهادى، ولِستطاعت أن تحقق ذلك كله مع منتصف القرن التاسع عشر، حيث بلغت قمة الإقتصاد الأمريكى قائمة إقتصاد بلاد أوروبا الغربية بفضل وفرة الموارد الطبيعية والمواد الخام، ونقل التكنولوجيا وتطويرها محليا على أيدي المهاجرين الأوروبيين الذين قصدوا العالم الجديد بحثا عن حياة أفضل.

وجاء مشروع قناة بنما ليحقق الإتصال البحرى بين شرق البلاد وغربها، وبين قوتها البحرية فى المحيطين الأطلنطى والهادى، مما مكن الولايات المتحدة من أن تمد نطاق نشاطها التجارى إلى عالم المحيط الهادى، فأجبرت اليابان على فتح موانئها للتجارة (1854)، وأجبرت الصين على أن تمنحها نصيبها من الامتيازات التى حصلت عليها الدول الأوروبية فى موانئ وتجارة الصين، كما بدأت تجارتها واستثماراتها تزحف على أمريكا الجنوبية تسحب البساط من تحت أقدام القوى الأوروبية ذات الوجود التاريخى هناك، حتى استطاعت أن تبرز كقوة إقتصادية ضخمة مع مشارف القرن العشرين.

كل ذلك وعلاقات الولايات المتحدة بالعالم القديم علاقات تجارية وثقافية محضة فى إطار الحرص على إقامة علاقات ودية مع الجميع، وعدم التورط فى نزاعات العالم القديم، ووضع "مبدأ مونرو" فى مطلع عشرينيات القرن التاسع عشر أسس سياسة العزلة على أساس أن تظل أمريكا (العالم الجديد) للأمريكيين، أو بعبارة أخرى تظل الأمريكتان مجالا حيويا للولايات المتحدة لا تسمح لأوروبا بالتدخل فيه، فى مقابل أن تظل الولايات المتحدة بعيدة عن التدخل فى صراعات أوروبا، وقد ساعدت تلك العزلة الولايات المتحدة على بناء إقتصادها القومى مستفيدة من موارد العام الجديد، معتمدة على سوقها ذات الإمكانيات الهائلة دون أن تواجه بإنفاق عسكرى كبير تتطلبه السياسة العالمية النشطة فيما لو فكرت فى مثل تلك السياسة.

ورغم أن الرئيس ودر ولسون فكر في كسر جدار العزلة عندما مد يد العون للحلفاء في الحرب العالمية الأولى، وأطلق مبادئه الشهيرة التي تضمنت حق تقرير المصير للشعوب الخاضعة للدولة العثمانية، كما تضمنت الدعوة لإقامة هيئة دولية تضم الأمم جميعاً، تسعى إلى حل الصراعات التي تتشب بينها بالطرق السلمية تحت اسم "عصبة الأمم"، إلا أن الرئيس الأمريكي لم يحظ بتأييد الكونجرس الذي فضل التمسك بسياسة العزلة، ولم يوافق على انضمام الولايات المتحدة للعصبة التي ساهم رئيسها بفكره وجهده في إنشائها.

فقد وجدت جماعات الضغط الأمريكية من ممثلي الرأسمالية أن مصالحها التجارية واستثماراتها في العالم القديم تحتاج إلى سياسة تقوم على عدم التوسط في مشاكله السياسية حتى يستطيع الاستفادة من جميع الأطراف، فنتغلغل في نسيج النظام الرأسمالي العالمي دون أن يستثير ضدها ردود أفعال غير مواتية قد تجلبها سياسة التورط في مشاكل العالم القديم والاضطرار إلى تحديد مواقف معينة قد تغضب أطرافاً بعينها وتعود بالنتائج السلبية على المصالح الاقتصادية الأمريكية.

سياسة الباب المفتوح

وهكذا تبنت الولايات المتحدة في فترة ما بين الحربين العالميتين سياسة "الباب المفتوح" التي نتيج لمصالحها الاقتصادية وخاصة الاستثمارات والتجارة فرصة الحركة في العالم القديم دون عائق. وفي إطار تلك السياسة الحذرة استطاعت الولايات المتحدة أن تفتح الطريق أمام استثماراتها في بلاد كانت مناطق نفوذ لبلاد غرب أوروبا، من ذلك مثلاً الاستثمارات البترولية الأمريكية في العراق والسعودية كما ضمنت لتجارتها حرية الحركة دون التعرض إلا لمضايقات غير ذات بال من جانب بريطانيا وفرنسا، وقد حققت هذه السياسة بعداً إستراتيجياً جديداً اكتسبته المصالح الأمريكية المتشعبة في العالم القديم : في أوروبا والشرقين الأقصى والأوسط، أملى على صناعات السياسة الأمريكية توجهات جديدة بدأت تتبلور بخطى سريعة عند قيام الحرب العالمية الثانية، جذبت الولايات المتحدة إلى الساحة الدولية لتصبح اللاعب الرئيسي الذي يتصدى للدفاع عن مصالح العالم الغربي الرأسمالي في مواجهة العالم الشرقي الاشتراكي الذي برز بعد الحرب بزعامة الإتحاد السوفييتي فيما عرف "بالحرب الباردة" والتي انتهت عملياً عام 1989 بالتغيرات الجذرية التي شهدتها أوروبا الشرقية، ثم بتفكك الإتحاد السوفييتي نفسه.

وهذه الرحلة القصيرة (بمعيار الزمن) التي نقلت الولايات المتحدة من موقف المتفرج القابع في جانب قصى من الساحة السياسية الدولية يرقب ما يدور عليها إلى لاعب رئيسي على الساحة الدولية، تمثلت في الحرب العالمية الثانية، ولم تجر الولايات المتحدة جراً للعب دور رئيسي، وإنما أعدت نفسها خلال فترة ما بين الحربين للقيام بهذا الدور بعد تشعب مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية، ولم يغب عن ذهن صناعات السياسة الأمريكية تهيئة بلادهم للعب هذا الدور منذ بدأت أفاق الموقف الدولي تتلبد بغيوم الحرب مع مطلع الثلاثينات، فكان على الولايات المتحدة أن تتأهب للدفاع عن مصالحها الاقتصادية

والاستراتيجية وخاصة أن اليابان - القوة الصاعدة في عالم المحيط الهادى- كانت تمثل تهديدا لتلك المصالح، وكانت سياسة الولايات المتحدة في المحيط الهادى ترمى إلى مقاومة الأطماع اليابانية، ففرضت حكومة الرئيس روزفلت عقوبات إقتصادية على اليابان (يوليو 1940) وتدهورت نتيجة لذلك العلاقات اليابانية الأمريكية، وخاصة عندما قام الرئيس الأمريكى بتجميد الأموال اليابانية فى البنوك الأمريكية ردا على غزو اليابان للهند الصينية، ثم ما لبثت اليابان أن شنت هجومها المفاجئ على قاعدة بيرل هاربور (7 ديسمبر 1941)، فأعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا الحرب على اليابان فى اليوم التالى، مما دعا ألمانيا وإيطاليا (حليفتى اليابان) إلى إعلان الحرب على الولايات المتحدة (فى 11 ديسمبر 1941)، وبذلك أصبحت الولايات المتحدة طرفا أصيلا فى الحرب العالمية الثانية، وقع عليها معظم عبء المجهود الحربى فى المحيط الهادى حتى نهاية الحرب، كما وقع عليها عبء دعم جبهة الحلفاء فى أوروبا وشمال أفريقيا، فضلا عن دعمهم إقتصاديا من خلال "قانون الإعارة والتأجير" الذى أصدره الرئيس الأمريكى لىتيح للحلفاء فرصة الحصول على ما يحتاجونه من مؤن وعتاد.

وهكذا أصبحت الولايات المتحدة حليقا أساسيا ضد المعسكر الفاشى بزعامة ألمانيا، وأدت أسلحة ترساناتها ومواردها أجل الخدمات للحلفاء فى أحلك الأوقات، وأتاح لها ذلك فرصة الاشتراك الكامل فى الجهود الدبلوماسية للحلفاء لتنسيق المواقف قبيل نهاية الحرب، فأنىح لها حق الاشتراك فى صياغة عالم ما بعد الحرب. بل سعت بريطانيا فى العامين الأخيرين للحرب إلى التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة حول تقسيم مناطق النفوذ فى الأقاليم ذات الأهمية الإستراتيجية الخاصة مثل الشرق الأوسط، فاستفادت الولايات المتحدة من المباحثات التى دارت بهذا الصدد فى التعرف على أفكار حليفتها دون أن تلتزم بشئ محدد. فقد أصبح واضحا فى أواخر الحرب أن الإتحاد السوفييتى سوف يبرز كقوة كبرى، وأن ثمة كتلة تتشكل فى أوروبا الشرقية مشايعة له، كما أثبتت المراحل الأخيرة للحرب أن بريطانيا التى ترزعت غرب أوروبا قد أصبحت مثخنة بالجراح، وأنها لن تستطيع قيادة الغرب فى عالم ما بعد الحرب لافتقارها إلى مؤهلات تلك القيادة التى توفرت - فى نفس الوقت- للولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم بدأت الأخيرة تتهيا للعب دورها الجديد.

وكان الأمر يحتاج إلى إصدار شهادة ميلاد للقوة الجديدة تقنع الأصدقاء قبل الخصوم بأهلية الولايات المتحدة لتلك الزعامة، فجاء ضرب هيروشيما ثم نجازاكي بالقنبلة الذرية (6 - 8 أغسطس 1945) رغم أن اليابان كانت على شفا الاستسلام، وكانت تتصل بالإتحاد السوفييتى ليقنع الحلفاء بشروط استسلام معقولة، فقد جاء استخدام القنبلة الذرية إعلانا عن مولد القوة الجديدة قصد به توجيه رسالة مزدوجة إلى الحليف الدولى (الإتحاد السوفييتى) وإلى الحليف الودود (بريطانيا) مفادها أن لكل زمان دولة ورجالا.

دور خطير لأمريكا

وهكذا لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا رئيسيا فى صياغة تسويات ما بعد الحرب، وتقسيم ألمانيا، وإقامة هيئة الأمم المتحدة التى اتخذت من نيويورك مقرا لها، وأصبحت واحدة من القوى الخمس الكبرى التى تمتعت بحق الفيتو فى مجلس الأمن، ولعبت الدور الأكبر فى صياغة ميثاق شمال الأطلسى الذى أوجد تحالفا غربيا بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

وفى نهاية عام 1947 صدر " قانون معونة أوروبا" (الشهير بمشروع مارشال) الذى قدمت الولايات المتحدة بمقتضاه معونات إقتصادية لإعادة تعمير بلاد الحلفاء، فدعم ذلك موقف الولايات المتحدة كزعيمة للعالم الغربى أمام شعوب تلك البلاد.

وتبنت الولايات المتحدة سياسة تصفية الاستعمار التقليدى القديم لتكسب ورد شعوب المستعمرات من ناحية وتجذبهم إلى سياسة الأحلاف التى تزعمتها لمواجهة الإتحاد السوفييتى وحماية المصالح الإستراتيجية والإقتصادية الأمريكية، وخاصة أن الإمبريالية طورت من نفسها وأصبحت قادرة على الهيمنة على شعوب العالم الثالث دون حاجة إلى الاحتلال العسكرى من خلال روابط التبعية الإقتصادية التى تربط منتجى المواد الأولية ومستهلكى السلع المصنعة بالعالم الصناعى الرأسمالى الغربى، والتى تستند إلى تأييد ودعم القوى المحلية المتعاونة مع الإمبريالية.

كما تبنت الولايات المتحدة سياسة الأحلاف العسكرية الموجهة ضد الإتحاد السوفييتى والرامية إلى الهيمنة على المناطق الإستراتيجية الهامة والسيطرة على بلادها وتوجيه سياستها بما يخدم المصالح الأمريكية باسم التحالف، فراحت مشروعات الأحلاف تترى: من حلف يحمل اسم "منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط" إلى حلف يحمل اسم "الحزام الشمالى" قصد به أن يضم تركيا وإيران وباكستان وأفغانستان وبلاد المشرق العربى، إلى حلف أطلق عليه اسم "الحزام المحمدى" قصد به أن يضم البلاد الإسلامية الآسيوية بما فى ذلك أندونيسيا ثم ما لبث أن أستبدل به حلف جنوب شرقى آسيا.

ورغم الجهود التى بذلتها بعض الحركات الوطنية لمقاومة سياسة الأحلاف وخاصة دور مصر بزعامة عبد الناصر فى مقاومة حلف الحزام الشمالى الذى أصبح يعرف باسم "حلف بغداد"، وقيام حركة عدم الانحياز بجهود بعض زعماء العالم الثالث لمقاومة سياسة الأحلاف استطاعت الولايات المتحدة أن تقيم بعض تلك الأحلاف التى أعطتها مزايا إستراتيجية هامة، وأتاحت لها فرصة الحلول محل القوى الاستعمارية التقليدية باسم الأحلاف وما تتطلبه من إشراف على القوات المسلحة للدول المشتركة فيها، والمعونات الإقتصادية التى تقدم فى إطار الحلف وما تتطلبه من توجيه لإقتصاد تلك الدول وهى سياسة ووجهت بالرفض والمقاومة من جانب شعوب تلك الدول.

واقترضت إستراتيجية الهيمنة على الساحة الدولية باسم مواجهة الشيوعية قيام الولايات المتحدة بالمساهمة الرئيسية فى شن حربين محليتين فى آسيا هما حرب كوريا وحرب فيتنام بما ترتب عليها من نتائج سلبية عانت منها شعوب الشرق الأقصى وجنوب شرقى آسيا، غير أنها استخدمت أداة لتسويق نظام الأحلاف الذى رعته الولايات المتحدة الأمريكية، والذى أتاح لها الاحتفاظ بالعديد من القواعد العسكرية فى المحيط الهادى فى اليابان وكوريا والفلبين وبعض بلاد الهند الصينية، فضلا عن الأساطيل الأمريكية التى تجوب بصفة مستمرة أعالي البحار، وتظهر فى مناطق معينة عند وقوع أزمات سياسية، لتفرض دور الشرطى الأمريكى الذى تقمصته الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

كذلك اقتضت إستراتيجية الهيمنة على الساحة الدولية ضرب الحركات الوطنية التى تهدف إلى تحقيق استقلال وطنى لا تشوبه شائبة التبعية، وذلك فى المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية للمصالح الأمريكية، ولا أدل على ذلك من ضرب حركة القومية العربية وتأييد إسرائيل، وهو أسلوب تكرر حدوثه فى مواقع أخرى فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية عندما تشعر الولايات المتحدة أن ثمة خطرا يتهدد مخططات السيطرة والاحتواء التى تضعها لتلك البلاد.

وإذا كانت أوروبا قد استشعرت خط الهيمنة الأمريكية الذى أزداد بعد سقوط الإتحاد السوفييتى فراحت تسعى إلى درب الوحدة السياسية والإقتصادية لحماية مصالحها وإيجاد قطب مقابل للولايات المتحدة على الساحة الدولية، وهو ما أخذ شكل صراع مصالح يندر بحرب تجارية ما لم تستجب الولايات المتحدة لمتطلبات الإقتصادى الأوروبى، فما أحوجنا فى العالم النامى إلى إيجاد منظمة ترعى مصالح البلاد النامية، بل ما أحوجنا فى العالم العربى إلى صيغة ما تضمن ألا نتحول إلى مجرد أدوات فى أيدى قوى الهيمنة الأجنبية.